



المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
LE MINISTRE DE L'ÉCONOMIE, DES AFFAIRES FINANCIÈRES ET DE LA RÉFORME ADMINISTRATIVE

2020

ميزانية المواطن لقانون المالية المعدل



من أجل استيعاب أفضل لقانون المالية

المعدل ومقتضياته

السياق الدولي و الوطني في ظل
جائحة كوفيد-19

1

التدابير الإستباقية لمواجهة الأزمة
الصحية لكوفيد-19

2

قانون المالية المعدل للسنة المالية
2020

3

1. السياق الدولي و الوطني في ظل جائحة كوفيد-19

السياق الدولي

تسببت جائحة كورونا في خسائر بشرية فادحة مقرونة بتداعيات خطيرة على النشاط الاقتصادي :



* حسب احصائيات صندوق النقد الدولي لشهر يونيو 2020

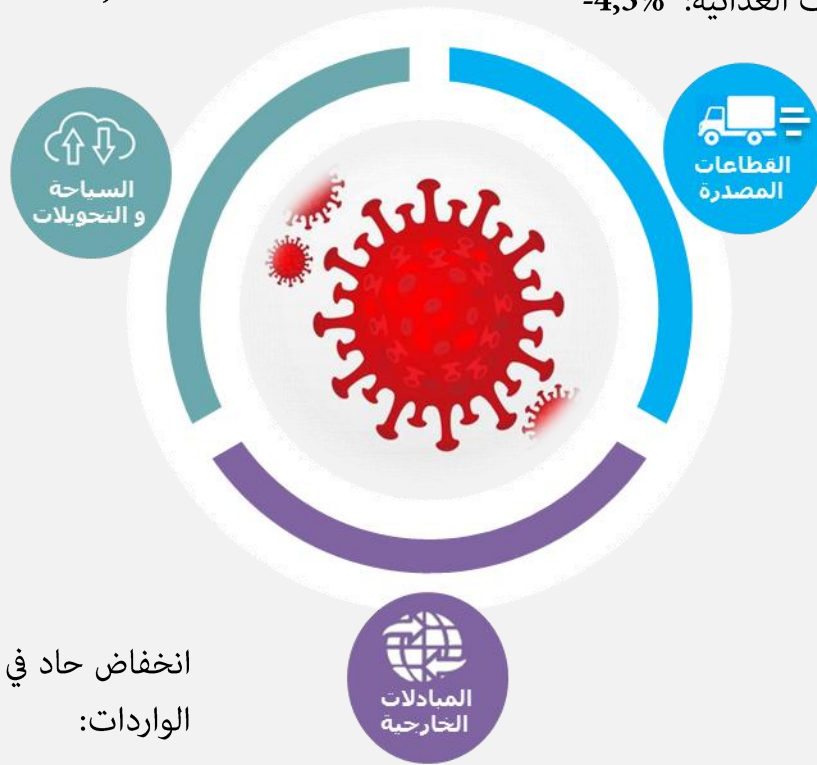
1. السياق الدولي و الوطني في ظل جائحة كوفيد-19

السياق الوطني

تضرر مجموعة من القطاعات المصدرة*:

- انخفاض عائدات السياحة وتراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج*:
- عائدات السياحة: -33,2%
- تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج: -8,1%

- صناعة السيارات: -33%
- صناعة الطائرات: -18,1%
- الصناعات الإلكترونية: -5,2%
- النسيج والألبسة: -34,9%
- الفلاحة والصناعات الغذائية: -4,3%



انخفاض حاد في إجمالي الصادرات وكذا في الواردات:

- الصادرات*: -21,6%
- الواردات*: -22,4%

تأثير كبير على احتياطي بلادنا من العملة الصعبة

2. التدابير الاستباقية لمواجهة أزمة جائحة كوفيد-19

• تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كورونا، وحجر فوري للمخالطين بالمُصاب

2 مارس
2020

• إنشاء لجنة اليقظة الاقتصادية لتتبع انعكاسات وباء كورونا فيروس المستجد وتحديد الاجراءات المواءمة

11 مارس
2020

• إغلاق الحدود

15 مارس
2020

• إحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا "كوفيد-19"، تنفيذًا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

17 مارس
2020

• دخول حالة الطوارئ الصحية حيز التنفيذ

20 مارس
2020

• اتخاذ مجموعة من الإجراءات لفائدة المستخدمين والمقاولات
• دعم الأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل
• تعبئة التمويلات الخارجية للحفاظ على احتياطي بلادنا من العملة الصعبة

مارس-يونيو
2020

• المصادقة على التوجهات العامة لمشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020 بالمجلس الوزاري الذي ترأسه جلالة الملك حفظه الله

6 يوليو
2020

• إيداع مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020 بالبرلمان

8 يوليو
2020

• المصادقة على مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

20 يوليو
2020

لجنة اليقظة الاقتصادية

المهام

تعمل هذه اللجنة من جهة، من خلال آليات مضبوطة للتتبع والتقييم، برصد آني للوضع الاقتصادية الوطنية، كما تعمل من جهة أخرى على تحديد الأجوبة المناسبة فيما يتعلق بمواكبة القطاعات الأكثر عرضة للصدمات الناجمة عن أزمة كورونا

تضم لجنة اليقظة الاقتصادية، والذي يقوم وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتنسيق أشغالها، بين أعضائها كل من:

- وزارة الداخلية
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
- وزارة الصحة
- وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي
- وزارة الشغل والإدماج المهني
- بنك المغرب
- المجموعة المهنية لبنوك المغرب
- الاتحاد العام لمقاولات المغرب
- جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات
- جامعة غرف الصناعة التقليدية

الأعضاء

الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19

- الميزانية العامة: 10 ملايين درهم
- الفاعلون المؤسساتيون والقطاع الخاص والمواطنون: 21,5 مليار درهم
- ميزانيات الجهات: 1,5 مليار درهم

الموارد : 33,7
مليار درهم*

24,6 مليار درهم تم صرفها :

- ← 2,2 مليار درهم لفائدة قطاع الصحة: اقتناء المعدات الطبية ومعدات المستشفيات (أكثر من 1.200 سرير للإنعاش، 600 جهاز للتنفس، ما يفوق 1.000.000 عدة للكشف "kits de test"، عدد من أجهزة الأشعة...) واقتناء الأدوية (المواد الصيدلانية والمواد الاستهلاكية الطبية والغازات الطبية...) وتعزيز قدرات وزارة الصحة (تعويضات مهنيي الصحة، التعقيم والتنظيف والوقود...);
- ← 22,4 مليار درهم كمساعدات مالية: لفائدة حوالي 950 ألف أجير مصرح به في الضمان الاجتماعي لفائدة 5 ملايين أسرة عاملة في القطاع غير المهيكل، 45% منها بالعالم القروي.

5 ملايين درهم مخصصة لصندوق الضمان المركزي.

النفقات:

29,6 مليار
درهم*

* إلى حدود 20 يوليوز 2020

الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19

عملية "تضامن" للدعم المؤقت للأسر العاملة في القطاع غير المهيكل المتضررة من فيروس كورونا

تم تخصيص مبلغ إجمالي يناهز 16,15 مليار درهم من موارد الصندوق

مساعدة مالية على ثلاث دفعات تقدمها الدولة لفائدة الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل والذين فقدوا عملهم أو توقف نشاطهم المهني جراء جائحة كورونا، حيث تم جرد المستفيدين وفق مرحلتين.

وتحدد هذه المساعدة المالية على النحو التالي:

- 800 درهم للأسرة المكونة من فردين أو أقل
- 1000 درهم للأسرة المكونة من ثلاث إلى أربع أفراد
- 1200 درهم للأسرة التي يتعدى عدد أفرادها أربعة أشخاص

الهدف

الدفعة 3*

ابتداء من 18 يوليوز 2020

حوالي 4,9 مليون أسرة
متضررة

معالجة الشكايات

ابتداء من 21 ماي 2020

حوالي 2,5 مليون أسرة
متضررة

الدفعة 2

ابتداء من 14 ماي 2020

حوالي 4,2 مليون أسرة
متضررة

الدفعة 1

ابتداء من 6 أبريل 2020

حوالي 4,3 مليون أسرة
متضررة

* إلى حدود فاتح غشت 2020

الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19

عملية دعم الأجراء الموقوفون مؤقتا عن العمل والمصرح بهم لدى لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

تم تخصيص مبلغ إجمالي يناهز 6,27 مليار درهم من موارد الصندوق

الهدف

منح تعويض شهري جزافي صافي قدره 2.000 درهم، برسم الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020، لفائدة الأجراء والمتدربين بموجب عقود الإدماج التابعين للمشغلين المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المصرح بهم من طرف المقاولات التي تضرر نشاطها بسبب جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، والمصرح بهم برسم شهر فبراير 2020. كما يستفيد هؤلاء الأجراء، برسم هذه الفترة، من التكفل بالنفقات المرتبطة بنظام التغطية الصحية الإجبارية

شهر يونيو

حوالي 594.000 أجير سيتم
التصريح بهم من طرف
حوالي 95.000 مقاوله
التكلفة: حوالي 1,27 مليار
درهم

شهر ماي

حوالي 903.000 أجير تم
التصريح بهم من طرف
حوالي 125.000 مقاوله
التكلفة: حوالي ملياري
درهم

شهر أبريل

حوالي 894.000 أجير، تم
التصريح بهم من طرف
حوالي 125.000 مقاوله
التكلفة: حوالي ملياري
درهم

15 مارس-30 مارس

حوالي 716.000 أجير تم
التصريح بهم من طرف
حوالي 132.000 مقاوله
التكلفة: حوالي مليار
درهم

التخفيف من آثار الأزمة والحفاظ على مناصب الشغل

تخفيف التحملات

- تعويض الأجراء المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- تعليق أداء التحملات الاجتماعية إلى غاية 30 يونيو 2020، مع الإبقاء على الخدمات المتعلقة بالتأمين الإجباري عن المرض والتعويضات العائلية؛
- تأجيل سداد القروض البنكية، الذي بلغ عدد المستفيدين منه حوالي 500 ألف مستفيد؛
- تأجيل وضع التصريحات الضريبية لشهر أبريل بالنسبة للأشخاص المعنويين والأشخاص الذاتيين؛
- تجنب المقاولات الحاصلة على صفقات عمومية، غرامات التأخير في الإنجاز الذي لا تتحمل مسؤوليته.

تمويل متطلبات رأس المال المتداول

- **ضمان أوكسجين:** ما يفوق 48 ألف * مقالة بمبلغ إجمالي يناهز 17,5 مليار درهم، حوالي 89% منها لفائدة المقاولات الصغيرة جدًا التي لا يتجاوز رقم معاملاتها 10 مليون درهم؛
- **ضمان إقلاع وإقلاع المقاولات الصغيرة جدًا:** حوالي 8 آلاف ** مقالة بمبلغ إجمالي يناهز 12 مليار درهم؛
- **تسريع أداء المستحقات:** من طرف الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة.

* إلى غاية 24 يوليوز 2020

** إلى غاية 26 يوليوز 2020

تعبئة التمويلات الخارجية: 4,5 مليار دولار

الحفاظ على
الاحتياطي من
العملة الصعبة
في مستوى يضمن
تغطية أكثر من 6
أشهر من
الواردات

في إطار خط الوقاية والسيولة (LPL) مع صندوق النقد الدولي

3,2 مليار دولار

من خلال الخط الوقائي ضد المخاطر الكارثية مع البنك الدولي

275 مليون دولار

تمت تعبئتها لدى الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف

1 مليار دولار

3. قانون المالية المعدل برسم السنة المالية 2020

تم اللجوء وللأول مرة إلى اعتماد قانون مالي معدل منذ دخول القانون التنظيمي رقم 13-13 المتعلق بقانون المالية حيز التنفيذ سنة 2016....

....نظرا للتغير على مستوى الفرضيات التي بني على أساسها قانون المالية للسنة المالية 2020 في ظل انشار جائحة كوفيد-19، والذي أدى إلى أزمة اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق على المستوى العالمي...

... ونظرا للتراجع على مستوى الموارد وكذا لضعف التساقطات المطرية وآثارها السلبية على النمو الفلاحي سنة 2020...

... ونظرا لضرورة توفير الهوامش الضرورية على مستوى النفقات من اجل دعم استئناف النشاط الاقتصادي والحفاظ على مناصب الشغل.

فرضيات مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

قانون المالية لسنة 2020	مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020	
3,7%	-5%	نمو الناتج الداخلي الخام
70 مليون قنطار	30 مليون قنطار	محصول الحبوب
350 دولار للطن	290 دولار للطن	سعر البوتان
3,5%	20%	الطلب الدولي الموجه للمغرب (دون احتساب منتوجات الفوسفات ومشتقاته)

مرتكزات قانون المالية المعدل برسم السنة المالية 2020



مواكبة الاستئناف التدريجي
للنشاط الاقتصادي

الحفاظ على مناصب الشغل



تسريع تنزيل الإصلاحات
الإدارية

مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي

- (1) تنزيل تدابير تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل قطاع على حدة، في ارتباط بحجم الضرر الذي تكبده جراء الأزمة، والفترة اللازمة لاستعادة نشاطه. وسيتم ذلك في إطار اتفاقيات قطاعية؛
- (2) تخصيص 5 ملايين درهم لمواكبة تفعيل آليات الضمان، لفائدة كل أصناف الشركات بما في ذلك المقاولات العمومية : سعر فائدة لايتجاوز 3,5%، مدة سداد على 7 سنوات مع فترة إعفاء لمدة سنتين، ضمان من الدولة يتراوح بين 80% و90% والذي يصل إلى 95% بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا؛
- (3) إطلاق إصلاح مؤسسي لصندوق الضمان المركزي من خلال تعديل القانون المؤطر للصندوق بملائمته مع أفضل الممارسات على المستوى الدولي وتحسين حكامته وتحديث التدبير المالي لالتزاماته وتكييف هيئاته الإدارية التدبيرية والرقابية؛

مرتكزات قانون المالية المعدل برسم السنة المالية 2020

- (4) تعزيز دينامية الاستثمار العمومي عبر الرفع من الغلاف المالي بقيمة 7,5 مليار درهم؛
- (5) تخصيص مبلغ 15 مليار درهم، من أجل تسريع استعادة الاقتصاد الوطني لديناميته؛
- (6) إيلاء اهتمام خاص لتشجيع استهلاك المنتج المحلي عبر تفعيل الأفضلية الوطنية بالنسبة للمقاولات الوطنية والمواد والمنتجات مغربية المنشأ في إطار الصفقات العمومية والرفع من رسوم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات المكتملة الصنع الموجهة للاستهلاك من 30% إلى 40%، لتعزيز حماية الإنتاج الوطني، وتشجيع تعويض الواردات بالمنتج المحلي.

الحفاظ على مناصب الشغل

- (1) الاستمرار في المواكبة الاجتماعية والاقتصادية للقطاعات التي ستعرف صعوبات حتى بعد رفع الحجر الصحي، وذلك طبقاً للتوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله؛
- (2) تفعيل المواكبة الخاصة لمختلف القطاعات، في إطار تعاقدي، مع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين، مع ربط الاستفادة من الدعم المخصص لاستئناف النشاط الاقتصادي، بالحفاظ على 80% من الأجراء المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتسوية وضعية المستخدمين غير المصرح بهم.

تسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية

- (1) تقوية مناخ الأعمال عبر تسريع ورش تبسيط المساطر ورقمنتها؛
- (2) تسريع اعتماد وتنزيل ميثاق المرافق العمومية؛
- (3) تعزيز الإدماج المالي بتعميم الأداء عبر الوسائل الإلكترونية.

أهم تدابير قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

- تمكين المقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن عشرين (20) مليون درهم، وكذا الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل برسم دخولهم المهنية المتعلقة بسنة 2019 والمحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية او نظام النتيجة الصافية المبسطة أو برسم دخولهم الفلاحية أو هما معا من الإبراء من الزيادات والغرامات والذعائر المتعلقة:
- ✓ بالإقرار بالحصيلة المفروضة عليها الضريبة برسم سنة 2019، الذي تم الإدلاء بها على أبعد تقدير بتاريخ 30 يونيو 2020؛
- ✓ وبالأداء التلقائي للواجبات المستحقة والذي يتم على أبعد تقدير بتاريخ 30 سبتمبر 2020.
- تمكين الخاضعين للضريبة الذين يزاولون نشاطهم بالنسبة للسنة أو السنوات المحاسبية التي كانت موضوع الفحص و لا زال لم يتم في شأنها تبليغ تصحيح أسس الضريبة بموجب إحدى المساطر المنصوص عليها في المادتين 220 و 221 من المدونة العامة للضرائب، من تسوية وضعيتهم من خلال الإدلاء لإدارة الضرائب بإقرار تصحيحي برسم السنوات المحاسبية المختتمة خلال 2016 و2017 و2018؛
- تشجيع الأداء بواسطة الهاتف النقال من خلال عدم الأخذ بعين الاعتبار في احتساب الضريبة، خلال خمس سنوات متتالية، مبلغ رقم المعاملات المحقق عن طريق هذه الآلية؛
- إعفاء الامتيازات والعلاوات الممنوحة للمستخدمين على شكل شيكات سياحية مع تحديد شروط هذا الإعفاء بنص تنظيمي؛
- إقرار بمثابة تكاليف قابلة للخصم، وتوزيعها على عدة سنوات محاسبية، المبالغ المدفوعة في شكل مساهمات أو هبات أو وصايا، من قبل المنشآت الخاضعة للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل برسم الدخل المهنية أو الفلاحية او هما معا، المحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، لفائدة الدولة ؛
- الاعفاء من واجبات التسجيل فيما يخص اقتناء السكن ذو القيمة العقارية المخفضة والسكن الاجتماعي، خلال الفترة الممتدة من تاريخ نشر قانون المالية المعدل هذا بالجريدة الرسمية إلى غاية 31 ديسمبر 2020؛

أهم تدابير قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

- تخفيض واجبات التسجيل المطبقة على اقتناء محلات مبنية معدة للسكن أو أراضي فضاء مخصصة لبناء محلات للسكن، مع الرفع من الأساس الكلي الخاضع لواجبات التسجيل من 1.000.000 درهم إلى 2.500.000 درهم بالنسبة للاقتناءات المستفيدة من هذا التخفيض، والمنجزة خلال الفترة الممتدة من تاريخ نشر قانون المالية المعدل هذا بالجريدة الرسمية إلى غاية 31 ديسمبر 2020؛
- إدراج نفس المقتضى المتعلق بالمساهمة الإبرائية موضوع المادة 7 المكررة من قانون المالية للسنة المالية 2020، برسم الغرامات المالية المتعلقة بعوارض الأداء مهما كان ترتيبها والتي لم تتم تسويتها بالنسبة للشيكات المقدمة للأداء من فاتح يناير 2020 إلى غاية تاريخ نشر قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020 بالجريدة الرسمية؛
- تمديد آجال مجموعة من التدابير، بما فيها التدابير الاستثنائية التي تم اتخاذها بموجب قانون المالية للسنة المالية 2020:
 - ✓ إلى غاية 15 ديسمبر 2020، فيما يخص الإقرار التصحيحي التلقائي بالنسبة للخاضعين للضريبة؛
 - ✓ إلى غاية 31 ديسمبر 2020، فيما يخص مسطرة تسوية الوضعية الجبائية للملزمين الذين لم يدلو بإقرارهم السنوي بمجموع الدخل برسم الدخل العقارية برسم السنوات السابقة غير المتقدمة؛
 - ✓ إلى غاية 15 ديسمبر 2020، بالنسبة للتسوية الطوعية، للوضعية الضريبية للأشخاص الذاتيين، برسم الموجودات المحتفظ بها في شكل أوراق بنكية أو منقولات أو عقارات غير المخصصة لغرض مهني أو برسم السلفات المدرجة في الحسابات الجارية للشركاء أو في حساب المستغل والقروض الممنوحة للغير؛
 - ✓ لمدة سنة إضافية بالنسبة للمنعشين العقاريين الذين أبرموا مع الدولة اتفاقيات من أجل إنجاز برامج بناء مساكن اجتماعية والذين حصلوا على رخصة بناء قبل تاريخ بداية حالة الطوارئ الصحية؛
 - ✓ لمدة سنة إضافية من أجل إنجاز عمليات بناء مؤسسات فندقية فيما يخص الأراضي المقتناة لهذا الغرض قبل إعلان حالة الطوارئ الصحية؛
 - ✓ لمدة سنة إضافية للاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمنشآت التي تقوم بإنجاز مشاريع استثمارية في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة والتي لم تستوف أجل 36 شهرا، قبل تاريخ إعلان حالة الطوارئ الصحية.
- المصادقة على تسعة مراسيم من بينها المرسوم المتعلق بإحداث حساب مرصد لأموال خصوصية يسمى "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا «كوفيد-19»».

معطيات رقمية لقانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

جدول التوازن الميزانياتي لقانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

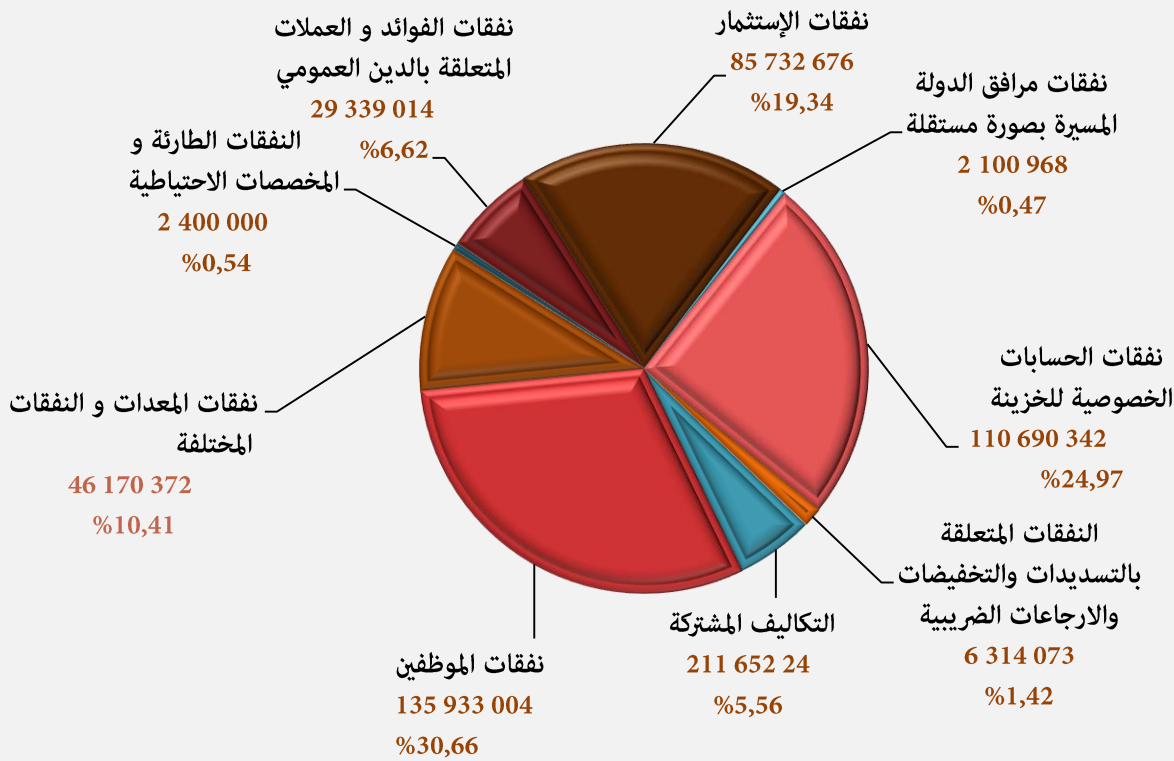
بآلاف الدراهم

التغيرات ب %	التغيرات المطلقة	قانون المالية 2020	قانون المالية المعدل 2020	
-17,38%	-44 679 267	257 043 001	212 363 734	الموارد العادية
-18,59%	-43 378 687	233 373 290	189 994 603	المداهيل الضريبية
-17,31%	-17 989 801	103 947 734	85 957 933	الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة
-18,40%	-18 817 017	102 241 665	83 424 648	الضرائب غير المباشرة
-24,23%	-2 507 342	10 347 949	7 840 607	الرسوم الجمركية
-24,14%	-4 064 527	16 835 942	12 771 415	رسوم التسجيل و التمبر
-5,49%	-1 300 580	23 669 711	22 369 131	الموارد الغير الضريبية
-100,00%	-3 000 000	3 000 000	للتذكرة	حصيلة تفويت مساهمات الدولة
20,38%	+2 488 000	12 209 000	14 697 000	حصيلة مؤسسات الإحتكار و الإستغلالات و المساهمات المالية للدولة
-43,72%	-155 000	354 500	199 500	عائدات أملاك الدولة
-8,49%	-563 580	6 636 211	6 072 631	موارد مختلفة
-4,76%	-70 000	1 470 000	1 400 000	موارد الهبات و الوصايا
-2,31%	-5 800 688	250 608 362	244 807 674	النفقات العادية
-2,76%	-6 116 683	221 585 343	215 468 660	نفقات التسيير
-1,56%	-2 151 177	138 084 181	135 933 004	نفقات الموظفين
-4,39%	-2 121 259	48 291 631	46 170 372	نفقات المعدات و النفقات المختلفة
0,00%	0	24 651 211	24 651 211	التكاليف المشتركة
-22,61%	-1 844 247	8 158 320	6 314 073	النفقات المتعلقة بالتسديدات و التخفيضات و الأراجعات الضريبية
0,00%	0	2 400 000	2 400 000	النفقات الطارئة و المخصصات الإحتياطية
1,09%	+315 995	29 023 019	29 339 014	نفقات الفوائد و العملات المتعلقة بالدين العمومي
-604,21%	-38 878 579	6 434 639	-32 443 940	الرصيد العادي

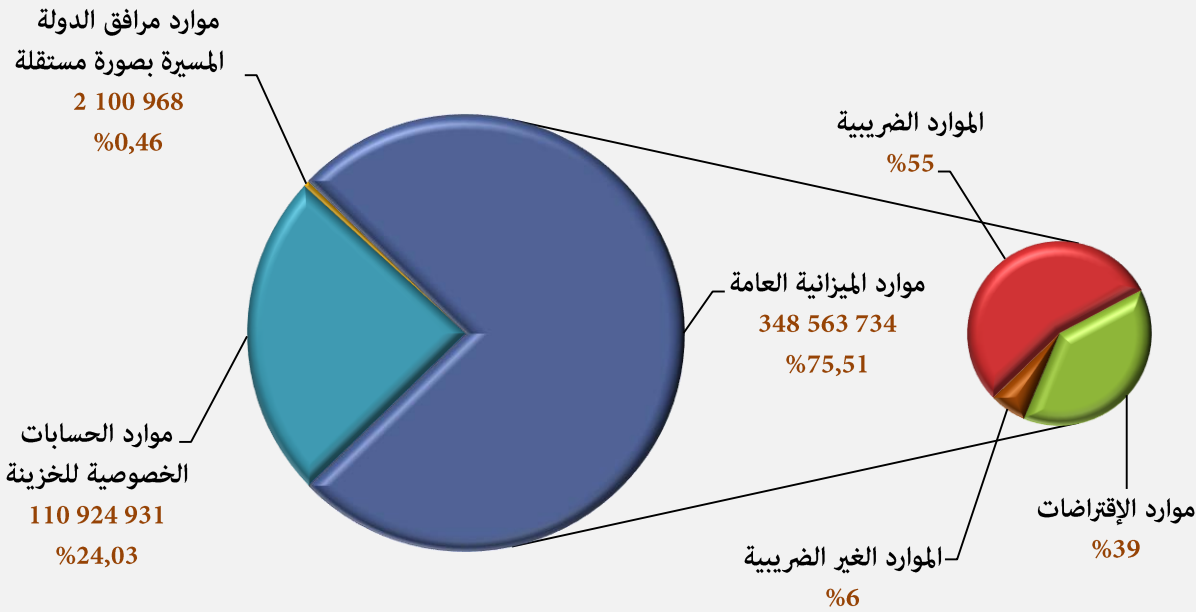
معطيات رقمية لقانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

9,62%	+7 522 381	78 210 295	85 732 676	نفقات الاستثمار
64,65%	-46 400 960	-71 775 656	-118 176 616	رصيد الميزانية العامة (دون حصيلة الإقتراضات وإستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)
22,90%	+20 670 671	90 254 260	110 924 931	موارد الحسابات الخصوصية للخرينة
22,96%	+20 670 671	90 019 671	110 690 342	نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة
0,00%	0	234 589	234 589	رصيد الحسابات الخصوصية للخرينة
-6,08%	-135 946	2 236 914	2 100 968	موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
-6,08%	-135 946	2 236 914	2 100 968	نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
-3,85%	-74 761	1 939 554	1 864 793	نفقات الإستغلال
-20,58%	-61 185	297 360	236 175	نفقات الإستثمار
0,00%	0	0	0	رصيد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
64,86%	-46 400 960	-71 541 067	-117 942 027	رصيد ميزانية الدولة (دون حصيلة الإقتراضات وإستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)
-4,96%	-3 350 881	67 512 204	64 161 323	إستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل
-6,53%	-3 340 800	51 131 500	47 790 700	الداخلي
-0,06%	-10 081	16 380 704	16 370 623	الخارجي
40,12%	+39 000 000	97 200 000	136 200 000	موارد الإقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل
15,11%	+10 000 000	66 200 000	76 200 000	الداخلية
93,55%	+29 000 000	31 000 000	60 000 000	الخارجية
9,68%	-4 050 079	-41 853 271	-45 903 350	الحاجيات المتبقية لتمويل ميزانية الدولة

معطيات رقمية الميزانياتي لقانون المالية المعدل للسنة المالية 2020



تحليل حسب طبيعة تكاليف الدولة برسم قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020 (بالأف الدرهم)



تحليل حسب طبيعة موارد الدولة برسم قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020 (بالأف الدرهم)



تفاعل معنا

بزيارتكم لموقع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على العنوان التالي

www.finances.gov.ma

بإمكانك أيضا إرسال ملاحظاتك واستفساراتك واقتراحاتك لتطوير محتوى ميزانية المواطن على العناوين التالية



<https://www.facebook.com/financesmaroc>

شارع محمد الخامس، الحي الإداري الرباط-شالة



05.37.67.75.01 à 08



<https://twitter.com/financesmaroc>

05.37.67.75.26

